جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم العلوم الإنسانية.

السنة الجامعية: 2025 – 2026
المستوى: السنة الثالثة.
التخصص: تاريخ عام.
المدة: ساعة ونصف.

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول الدورة العادية في مقياس تاريخ بلدان المغرب الحديث (16–19م)

السؤال الأول: (06 نقاط)

تحليل الفقرة مبينا:

1–دوافع التوسع العثماني في بلاد المغرب العربي: والتي نذكر منها:

–الدفاع عن بلدان المغرب ضد التوسع الإسباني والبرتغالي من خلال مواجهة حركة الاسترداد الإسبانية التي بدأت لا سيما بعد سقوط غرناطة عام 1492 من خلال احتلال الموانئ والمناطق الساحلية المغاربية (مثل المرسى الكبير، وهران، وبجاية).

–حماية الثغور حيث سعى العثمانيون لتأمين السواحل الإسلامية ومنع تحول المغرب العربي إلى قاعدة انطلاق للصليبيين نحو المشرق.

–تلبية نداء الاستغاثة والاستنجاد الذي وجهه سكان المغرب العربي والأندلسيون الفارين من الاضطهاد بطلب المساعدة من السلاطين العثمانيين والإخوة بربروس لتخليصهم من الاحتلال الإسباني.

–الصراع الجيوسياسي والسيادة على البحر المتوسط الذي كان هو "قلب العالم" التجاري والعسكري.

–كسر الاحتكار الأوروبي تجاريا وعسكرياً ورغبة الدولة العثمانية في تحويل البحر المتوسط إلى "بحيرة عثمانية" لضمان تفوقها البحري على القوى الأوروبية (خاصة الإمبراطورية الإسبانية بقيادة شارلكان).

–تأمين طرق التجارة في البحر الأبيض المتوسط من خلال موانئ المغرب العربي وبالتالي التحكم في طرق التجارة البحرية وتأمين السفن من القراصنة والتحرشات الأوروبية.

–تعزيز المكانة الدينية (الخلافة) باعتبار أن الدولة العثمانية هي حاملة لواء الخلافة الإسلامية، كان من واجبها الأخلاقي والسياسي والديني بسط حمايتها على شعوب المنطقة ضد التهديدات الخارجية مما يؤكد دورها كقوة إسلامية عالمية.

–تنشيط التجارة البحرية وتأمين الموارد والثروات واستفادت الدولة العثمانية من الأساطيل البحرية في المغرب العربي، وخاصة في الجزائر وتونس، في تنشيط التجارة البحرية وحماية السواحل، وكذلك في ممارسة القرصنة البحرية (الجهاد البحري).

2– الحكم العثماني في البلاد المغاربية حماية أم إحتلال:

يرى البعض أن التواجد العثماني في بلاد المغرب العربي لم يكن نتيجة لاستراتيجيات مدروسة، وإنما هو حتمية فرضها الصراع القائم بين الدويلات القائمة آنذاك في بلاد المغرب والذي تحول فيما بعد إلى صراع دولي شارك فيه العثمانيون والإسبان، هاته الأخيرة التي كانت لهم رغبة في الاستيلاء على خيرات المغرب العربي.

يمكن القول أن الوجود العثماني في جاء في سياق حماية البلدان المغرب العربي من الأخطار الخارجية، خاصة الإسبانية والبرتغالية خلال القرنين 16–17، إستنادا إلى طلب النجدة من قبل السكان وحتى بعض الحكام المحليين، كما حدث في الجزائر وتونس، مع احتفاظ هذه

الأقاليم بنوع من الاستقلال السياسي والإداري، والذي تجلى في بقاء النخب المحلية والمؤسسات التقليدية، وعدم إدماج المنطقة إدماجا كليا في المركز العثماني. بالغم من أن العنصر التركي سيطر على المناصب العليا، وجباية الضرائب لصالح الدولة العثمانية. وعليه يمكن القول أن تقييم الحكم العثماني في المغرب العربي يظل نسبياً ومرتبطاً بالسياق الزمني التاريخي، ولا يمكن حصره في نموذج الحماية بشكل مطلق، ولا في نموذج الاحتلال، بل يتضح في إطار علاقة مركبة جمعت بين متطلبات الدفاع المشترك ومظاهر التبعية السياسية.

والدليل على كونه في الغالب حماية هو مساهمة العثمانيين خلال القرن 16 من تلبية نداء الاستغاثة الذي وجهه السكان المحليون لصد الهجمات الإسبانية والبرتغالية وتأمين السواحل، وحماية المنطقة من الوقوع تحت الاحتلال المباشر، كما حافظ العثمانيون على الخصوصيات الدينية والثقافية للسكان، ولم يفرضوا سياسة معينة على السكان، مع ترك نوع من الإستقلال الإداري والمالي للولايات العثمانية.

التمرين الثاني: (06 نقاط)

تأرجح الحكم العثماني في البلاد المغاربية (الجزائر، تونس، وليبيا) خلال الفترة الحديثة بين الحكم المباشر (المركزية) تارة والحكم غير المباشر (واللامركزية) تارة أخرى:

وذلك في محاولة للموازنة بين الحفاظ على هيبة الخلافة وبين متطلبات الواقع المحلي وتحديات القوى الأوروبية التي كانت تهدد الحكم العثماني وإيالاته في حوض المتوسط.

1- مرحلة الحكم المباشر (عهد البايلربايات 1518 -1587م) في هذه المرحلة، كان الحكم مباشراً وقوياً، حيث كانت السلطة المركزية في إسطنبول هي من تعين "بايلرباي" (أمير الأمراء) بصلاحيات واسعة جداً. مما سمح بخلق وحدة إدارية تحت قيادة واحدة (غالباً ما كان مقرها الجزائر) تشمل تونس وطرابلس. وكان الحكام (مثل خير الدين بربروس وعلج علي...) خلال هذه المرحلة يمثلون السلطان تمثيلاً فعلياً، وكان هدفهم تثبيت أقدام الدولة وحماية السواحل من الإسبان.

وقد قام السلطان العثماني بإلغاء نظام البايلربايات خوفاً من استقلاليتهم، واستبدلهم بـ "الباشوات 1587 - 1659م" بمدة حكم لا تزيد عن 3 سنوات، لمنع انفراد الحكام بالسلطة وضمان ولاء الإيالات لإسطنبول. مما تسبب في ضعف الحكم بسبب قصر مدة ولاية الباشا، ما فسح المجال للقوى المحلية (الإنكشارية ورياس البحر) للتدخل في الشؤون السياسية وتدهور الأوضاع.

- مرحلة الحكم غير المباشر (الاستقلال الذاتي 1659 - 1830م): تحول الحكم في هذه الفترة إلى حكم غير مباشر فعلياً، حيث أصبحت القوى المحلية في كل إيالة هي من تختار حاكمها، مع بقاء التبعية لإسطنبول "اسمية" أو "روحية". ففي الجزائر خلال (عهد الدايات) أصبح "الداي" يُنتخب من ديوان العساكر، والسلطان العثماني يكتفي بإرسال "فرمان" التثبيت والخلع. كانت الجزائر في هذه الفترة "دولة شبه مستقلة" تبرم معاهدات دولية وحدها. في تونس وليبيا أصبح (الحكم الوراثي) حيث ظهرت أسر حاكمة محلية مثل الأسرة المرادية ثم الحسينية في تونس، والأسرة القرمانلية في ليبيا. وقد كان حكام الإيالات المغاربية يدفعون جزية سنوية رمزية، ويذكرون اسم السلطان في الخطبة، ويشاركون في حروب الدولة العثمانية كحلفاء لا كأتباع.

التمرين الثالث: (08 نقاط)

1. ذكر مراحل الحكم العثماني في كل من تونس وطرابلس الغرب باختصار:

أ- في تونس: بدأ الوجود العثماني الفعلي في تونس عام 1574م بعد طرد الإسبان، وسرعان ما تطور نظام الحكم من إدارة عسكرية مباشرة يقودها "الباشوات 1574 -1591م" إلى حكم أكثر استقلالية وراثي محلي، تمثل في بروز (الأسرة المرادية 1631 - 1702م) ثم الأسرة (الحسينية 1705-1881)، حيث نجح البايات في بناء دولة ذات مؤسسات مستقرة وشخصية دولية متميزة، متمتعة باستقلال ذاتي واسع عن إسطنبول. وقد شهدت هذه الفترة نهضة عمرانية واجتماعية، قبل أن تقع البلاد تحت الحماية الفرنسية عام 1881م.

ب– في ليبيا: دخلت إيالة طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني عام 1551م، ومرت بمرحلة من الاضطراب العسكري حتى تأسيس الأسرة القرمانلية (1711م) على يد أحمد باشا القرمانلي. بلغت ليبيا في عهدهم ذروة قوتها البحرية وفرضت هيبتها في المتوسط. إلا أن هذا الحكم الوراثي انتهى عام 1835م حين اعادة الدولة العثمانية الحكم المباشر وألغت استقلال الإيالة لحمايتها من الأطماع الاستعمارية المتزايدة، وظلت ليبيا ولاية عثمانية مرتبطة مباشرة بإسطنبول حتى الغزو الإيطالي عام 1911م، لتكون بذلك آخر المعاقل العثمانية في شمال إفريقيا.

2. المقارنة بين الحكم العثماني في كلا الإيالتين (تونس وطرابلس الغرب):

–من حيث نظام الحكم وتداول السلطة:

في تونس: اتجهت تونس نحو الاستقرار الوراثي المبكر. بدأت بالعهد المرادي (1631–1702م) ثم العهد الحسيني (1705–1957م). كانت السلطة تنتقل داخل الأسرة الواحدة، مما ساهم في خلق شخصية دولية مستقلة.

في ليبيا: تذبذب الحكم بين الاستقلال الذاتي (القرمانليين 1711–1835م) وبين الخضوع المباشر وعودة الحكم العثماني سنة 1835. والفرق الجوهري هو أن العثمانيين أنهوا الحكم الوراثي في ليبيا عام 1835 وأعادوا البلاد للحكم المباشر، بينما استمرت الأسرة الحسينية في تونس تحت السيادة العثمانية حتى فرض الحماية الفرنسية.

–من حيث طبيعة العلاقة مع الباب العالي (إسطنبول):

في تونس: كانت التبعية روحية إسمية إلى حد كبير. امتلك البايات حكماً ذاتياً واسعاً، وكانوا يوقعون المعاهدات مع الدول الأوروبية بشكل مستقل، مع الالتزام بالدعاء للسلطان في الخطبة وضرب السكة باسمه.

في ليبيا: مرت بمرحلتين؛ الأولى (القرمانلية) كانت مشابهة لتونس في الاستقلال الذاتي. أما الثانية (بعد 1835م)، فقد أصبحت ليبيا ولاية عثمانية مباشرة يُعين واليها من إسطنبول، وذلك لرغبة الدولة العثمانية في تأمين قاعدة عسكرية متقدمة بعد سقوط الجزائر وتزايد أطماع فرنسا.

–من حيث التركيبة العسكرية والاجتماعية:

في تونس: اعتمد البايات على مزيج من "الإنكشارية" والقبائل المحلية (مخزن تونس). ونجح الحسينيون في تقريب العناصر المحلية من السلطة، مما قلل من حدة الصراع بين الأتراك والسكان الأصليين.

في ليبيا: كان الصراع بين "الكراغلة" وبين الإنكشارية والقبائل أكثر حدة. اعتمد القرمانليون على القوة البحرية كمصدر رئيسي للدخل، مما أدخلهم في مواجهات مباشرة مع العديد من الدول الأوروبية.

– انتهى الحكم العثماني "فعلياً" في تونس بفرض الحماية الفرنسية عام 1881م، رغم بقاء الباي في منصبه رمزياً.

–في ليبيا استمر الحكم العثماني المباشر حتى الغزو الإيطالي عام 1911م، وكانت ليبيا هي آخر معقل للعثمانيين في شمال أفريقيا.

د/ بوجلال مسعودة

بالتوفيق